أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

الثورة الرقمية وتداعياتها على النظام المصرفي والاستقرار المالي: مخاطر الابتكارات المالية

فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
Council of Arab Central Banks and Monetary Authorities Governors

رقم
102
2019

أمانة
مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

الثورة الرقمية وتداعياتها على النظام المصرفي والاستقرار المالي: مخاطر الابتكارات المالية

فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية

صندوق النقد العربي
أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

تـقديـم

أرسى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تقليداً منذ عدة سـنوات، بدعوة أحد أصـحاب المعالي والسـعادة المحافظين لتقديم ورقة عمل حول تجربة دولته في أحد المجالات ذات العلاقة بعمل المجلس. كما يصـــدر عن اللجان وفرق العمل المنبثقة عن المجلس، أوراق عمل تتناول الموضوعات والقضايا التي تناقشها هذه اللجان والفرق. إضافة إلى ذلك، يعد صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجوانب النقدية والمصـــرفية التي تتعلق بأنشـطة المصـارف المركزية ومؤسـسـات النقد العربية. وتعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي يصدرها المجلس. وفي ضـــوء ما تضـــمنته كل هذه الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن موضوعات ذات صلة بأعمال المصارف المركزية، فقد رأى المجلس أنه من المناســب أن تتاح لها أكبر فرصـــة من النشـــر والتوزيع. لذلك، فقد باشـــر الصـــندوق بنشـــر هذه السـلســـة التي تتضـــمن الأوراق التي يقدمها السـادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي تعدها اللجان والصـــندوق حول القضايا النقدية والمصرفية ذات الأهمية. ويتمثل الغرض من النشر، في توفير المعلومات وزيادة الوعي بهذه القضـــايا. فالهدف الرئيســـي منها هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع. نأمل أن تساعد هذه السلسة على تعميق الثقافة المالية والنقدية والمصرفية العربية.

والله ولي التوفيق،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

المحتويات

أولاً: تمهيد 5

ثانياً: الثورة الرقمية، المزايا والمخاطر 5

ثالثاً: تجربة الابتكارات المالية في المملكة المغربية..... 12

رابعاً: الخلاصة 15

أولاً: تمهيد

شكلت الابتكارات الرقمية والتقنيات في القطاع المالي تحدياً جديداً للبنوك المركزية والهيئات الرقابية، تحتم عليها مواكبة التطور الرقمي، حيث يتوجب تحديد المخاطر التشغيلية وتلك المتعلقة بالاستقرار المالي، وإيجاد سبل للحد منها وأيضا حماية المستعملين لهذه التقنيات.

بناءً على ذلك، ناقش فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، إعداد ورقة تعرف الموضوع وتتناول تجربة بنك المغرب. تتناول الورقة أهم المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية والمصرفية كنتيجة للتطورات والابتكارات في مجال المعلوماتية أو ما يعرف بالثورة الرقمية. كما تسلط الضوء على تجربة بنك المغرب، في مجال رقمنة القطاع المصرفي ووضع إطار تشريعي للقطاع المصرفي والمالي فيما يتعلق بالدفع عبر الهاتف النقال، وإنشاء هيئة وطنية مهمتها تطوير التنمية الرقمية. كما تتناول الورقة جملة التدابير والاجراءات التي تم اتخاذها للحد من مخاطر الثورة الرقمية.

ثانياً: الثورة الرقمية، المزايا والمخاطر

أ- أهم الإبتكارات للثورة العالمية للابتكارات المالية: من أهم هذه الابتكارات:

- نموذج نقل الأصول المالية (Blockchain): هي تقنية تخزين لامركزية لنقل معلومات تحتوي على قائمة من المعاملات، حيث تشمل هذه القائمة جميع المعاملات التي تضاف إليها بشكل مستمر عناصر جديدة. وما يميز هذه التقنية هو اشتغالها دون جهاز تحكم مركزي، وقد تم استعمالها أساساً في العملات الرقمية والمشفرة (crypto-currencies).

- التمويل الجماعي (Crowdfunding): هو مصدر تمويل تم تطويره على وجه الخصوص لتلبية احتياجات مروجي المشاريع الصغيرة أو الناشئة والمتوسطة، من خلال دعوة العموم للمساهمة في

تمويلها. يتم عرض المشاريع من قبل أصحابها عبر منصات التمويل الجماعي ليقوم المستثمرون باختيار التمويل الذي يلبي توقعاتهم. يحصل الممول على تعويض مالي من المشروع أو على مساهمات عينية فيه.

ب- التجارب الدولية: نمت الاستثمارات العالمية في قطاع التقنيات المالية من 928 مليون دولار في عام 2008 إلى 24.7 مليار دولار في عام 2016. وصل المبلغ التراكمي لهذه الاستثمارات خلال الفترة المتراوحة ما بين 2010 و2016 إلى 132 مليار دولار. تعتبر القارة الأوروبية هي الرائدة من حيث امتلاك محافظ الأموال الافتراضية بنسبة 42 في المائة من حصة السوق، تليها أمريكا الشمالية مع 39 في المائة وآسيا والمحيط الهادئ بنسبة 19 في المائة.

يمثل الارتفاع السريع للتقنيات المالية الحديثة تحديا أو فرصة للبنوك وذلك مرتبط بالاستراتيجية المعتمدة من طرف الشركات الناشئة والبنوك. في الواقع هناك بعض الشركات الناشئة التي تعمل كمنافس مباشر للبنوك في حين تسعى أغلبيتها للشراكة معها. من جانب أخر، اكتسبت هذه الشركات الحديثة شعبية متزايدة، وازدادت ثقة المستثمرين بها، بحيث ارتفعت الاستثمارات العالمية في الشركات الناشئة المتخصصة في التقنيات المالية الحديثة بنسبة 138 في المائة بين عامي 2014 و2015، مقارنة بنسبة 23 في المائة في الشركات التقليدية.

ج- ثورة الابتكارات المالية في المنطقة العربية: قامت الشركات العاملة في مجال التقنيات المالية بتمويل أكثر من 100 مليون دولار خلال السنوات العشر الأخيرة في المنطقة العربية، حيث تشير البيانات إلى تزايد عدد الشركات الناشئة والاستثمارات إلى أكثر من الضعف بحلول عام 2020. ففي الوقت الذي كان يبلغ فيه عدد الشركات الناشئة في المنطقة 105 شركة في عام 2016، يقدِّر ارتفاع العدد إلى 250 بحلول عام 2020. حيث يقدم نصفها خدمات الدفع، في حين تساهم الشركات الأخرى في الإقراض النقدي ورأس المال .

شهدت شركات التقنيات المالية الحديثة تزايداً في 12 دولة بحلول نهاية عام 2015، وهي تتوزع بالتساوي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج والمشرق العربي ودول المغرب العربي، غير أن خمس دول تمثل نحو 80 في المائة من جميع الشركات الناشئة: الإمارات العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية. حيث تمحورت "الموجة الأولى" لنشأة شركات التقنيات المالية الحديثة حول المدفوعات وبرامج الإقراض، بينما ركّزت شركات الموجة الثانية على المنتجات المالية الأكثر تعقيداً.

د- مزايا وفوائد الابتكارات المالية: يمثل التمويل الرقمي أولا وقبل كل شيء رافعة لتحسين الإنتاجية وخفض التكاليف التشغيلية. وبالنسبة للبنوك في البلدان المتقدمة، فهو سلاح تنافسي ضد الوافدين الجدد من التقنية الذين يطورون خدمات جديدة سهلة الاستخدام. ويظهر تحليل أجراه "ماكنزي" في عام 2015، أن البنوك التي تتأخر في اغتنام فرصة الابتكار الرقمي يمكنها أن تخسر حوالي 35 في المائة من صافي أرباحها، في حين أولئك الذين سيغتنمون الفرصة قد يسجلون زيادة في الأرباح تصل إلى 45 في المائة.

تحقق ظهور الابتكارات المالية كفيل بتحقيق فوائد للخدمات المالية، على النحو التالي:

- الخدمات المالية تصبح أكثر شمولية؛ مع معدل مصرفي مرتفع، وعملاء أكثر استنارة وأكثر استقلالية.
- ـحصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على قروض جديدة وبشروط معقولة.
- توفير المزيد من الخيارات للمستهلكين مع انخفاض الأسعار وتنوع أكثر للمنتجات المالية.
- مساهمة الابتكارات المالية في جعل النظام أكثر قوة مع مزيد من التنوع والعمق، وتخفيض نسبة مخاطر التركز.

المخاطر والمزايا لظهور الابتكارات المالية

	المخاطر	المزايا
الأثر على الأسر	- سرية البيانات - أمن البيانات - حماية حقوق المستهلك	- تعزيز الشمول المالي - تعزيز الخدمات المصرفية - تخفيض تكاليف المعاملات وتسريع الخدمات المصرفية
الأثر على البنوك والنظام المالي	- المخاطر الاستراتيجية والربحية - زيادة الترابط بين المؤسسات المالية - مخاطر الامتثال التنظيمي لحماية البيانات - مخاطر تمويل الإرهاب وغسل الأموال - مخاطر السيولة وتقلبات مصادر التمويل البنكي	- عملية مصرفية أفضل وأكثر كفاءة - الاستخدام المبتكر للبيانات لأغراض التسويق وإدارة المخاطر - تأثير إيجابي محتمل على الاستقرار المالي بسبب زيادة المنافسة - تنظيم الابتكارات المالية

ه- المخاطر الخاصة بالتقنيات المالية: يؤدي ظهور التقنيات المالية إلى بروز مخاطر محتملة جديدة على الاستقرار المالي. ووفقا لتقرير حيث لمجلس الاستقرار المالي بشأن هذا الموضوع، يمكن تصنيف الآثار المترتبة عن تطوير الشركات الناشئة على الاستقرار المالي أساساً الى فئتين من المخاطر، المخاطر المالية الجزئية والكلية.

1. **المخاطر المالية الجزئية:** تمثل المخاطر ذات الطابع الجزئي التي تنبثق أساساً من مصدرين لنقاط الضعف: نقاط الضعف المالية والتشغيلية. تشمل أهم المخاطر، ما يلي:

- **مخاطر السيولة:** يشكل عدم وجود سوق حقيقية وتنظيمية لمنصات التمويل الجماعي صعوبة عند تصفية الالتزامات. ففي الواقع، قد يواجه المقرضون مشاكل في السيولة إذا لم يتم تسديد القرض في آجاله بعد اتمام المشروع الممول حتى نهاية تطويره. ونتيجة لذلك، سيكون من الصعب تقييم الشركة الممولة لجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين الجدد.

- **مخاطر تباين آجال الاستحقاق:** يمكن أن تتحقق المخاطر المرتبطة بعدم تطابق آجال الاستحقاق بالنظر إلى النموذج الاقتصادي المعتمد من طرف عدد كبير من التقنيات المالية. حيث أن عدداً متزايداً من منصات الإقراض التي توفرها " التقنيات المالية" تتيح خيارات بيع تسمح للمستثمرين بخروج الاستثمارات قبل موعد الاستحقاق مقابل رسوم. ويمكن أن تؤدي هذه البنود إلى تباين آجال الاستحقاق بالنسبة لهذه التقنيات المالية، جراء خلل امتلاك الخصوم المحتملة على المدى القصير، بالنظر إلى بنود البيع التي تكون أكبر من الأصول قصيرة الأجل.

- **مخاطر الرافعة المالية:** لا ترتبط الرافعة المالية عادة بأنشطة التقنيات المالية في شكلها الحالي. ولكن في بعض الحالات، يمكنها عن طريق منصات الإقراض الجماعي، تمويل إصدارات مؤقتة

للسندات أو الأسهم. وهناك نسبة صغيرة من منصات تمويل التقنيات المالية تقوم باستخدام ميزانيتها الخاصة لتمويل القروض مما قد يؤدي إلى تصاعد المخاطر الناجمة عن الرافعة المالية.

- **حوكمة المخاطر:** قد لا تخضع التقنيات المالية لنفس مستوى الرقابة فيما يخص الحوكمة والعمليات التشغيلية كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات المالية المنظمة. ويمكن أن يشكل ذلك تحدياً أو خطراً على النظام المالي في حال حصول نمو متسارع لهذه الكيانات وتنامي انشطتها.

- **المخاطر الإلكترونية:** تشكل الهجمات الإلكترونية تهديداً متزايداً للنظام المالي بأكمله، ويمكن أن تعمل التقنيات المالية على زيادة أكبر لهذه المخاطر. في الواقع، قد تتعرض منصات التمويل الجماعي للقرصنة المعلوماتية مما قد يتسبب في اختفاء نظام المنصات والبيانات الشخصية للمستخدمين.

- **المخاطر القانونية/ التنظيمية:** بالنظر إلى الطابع المبتكر لأنشطة التقنيات المالية وعدم خضوعها للتشريعات القائمة، يشكل عدم تكيف الأطر القانونية والتنظيمية لهذه التطورات خطرا على مستعملي هذه الخدمات. كمثال على ذلك، فإن المقرضين والمقترضين، من خلال منصات التمويل الجماعي، غير متأكدين بشأن الحقوق والالتزامات تجاه الأطراف المعنية في غياب إطار قانوني يحكم تشغيل هذه الأنشطة. يزداد هذا الخطر إذا لم تفصح منصة التمويل الجماعي عن معلومات دقيقة عن الخدمات.

2. **المخاطر المالية الكلية:** تشمل مخاطر العدوى، ومخاطر التقلبات المفرطة، والمخاطر النظامية.

- **خطر العدوى:** العدوى هي مصدر قلق محتمل لشركات التقنيات المالية الحديثة، وخصوصاً عندما تتفاعل الأنشطة مباشرة مع الأسر والشركات. على سبيل المثال، قد يتم تفسير حدوث خسائر غير متوقعة على منصة واحدة للإقراض على أنه إشارة إلى خسائر محتملة قد تطال القطاع بأكمله. كما أن سعي شركات التقنيات المالية الحديثة للحد من تكاليفها عن طريق التشغيل الآلي واستخدام الذكاء الاصطناعي يؤدي إلى عدم وجود الإشراف البشري مما ينجم عنه مخاطر جديدة.

- **مخاطر التقلبات المفرطة:** تستند المخاطر المرتبطة بالتوسع السريع في التجارة عالية التردد على استخدام استراتيجيات التداول الحاسوبية مع الوصول السريع جداً إلى معلومات السوق ومنصات المعاملات، بالإضافة إلى استخدام برمجيات المعاملات دون تدخل بشري. أصبحت شركات التداول عالية التردد الآن فاعلة في أسواق الأسهم ليست رهينة بأي التزام فيما يتعلق بالبورصات المالية. ويمكن تخفيض إمداداتها من السيولة فجأة في حالة التوتر.

- **المخاطر المتعلقة بالأهمية النظامية:** هذا الخطر المحتمل يعتمد بشكل رئيسي على درجة تطور شركات التقنيات المالية الحديثة، بل من الممكن أن تظهر كيانات مرتبطة غاية الأهمية النظامية في المستقبل، وربما في شكل البنية الأساسية للسوق. وعلاوة على ذلك، إذا حققت القروض الممنوحة من خلال منصات التمويل الجماعي حصة كبيرة من أسواق الائتمان، فإنه يمكن أن تؤدي إلى نشوء مخاطر نظامية. من ناحية أخرى، يمكن للعملات والمحافظ الرقمية، في حالة الانتشار الواسع النطاق، أن تحل محل نظم الدفع التقليدية القائمة على العمليات المصرفية، وبالتالي تهدد دور الوساطة المالية للفاعلين التقليديين.

ثالثاً: تجربة الابتكارات المالية في المملكة المغربية

عمل بنك المغرب، على رقمنة القطاع المصرفي ووضع إطار تشريعي للقطاع المصرفي والمالي فيما يتعلق بالدفع عبر الهاتف النقال. كما تم إنشاء هيئة وطنية مهمتها تطوير التنمية الرقمية. كما قام بنك المغرب، بالتعاون مع الوكالة الوطنية لتنظيم الاتصالات، والبنوك، وشركات الاتصالات، بالعمل لمدة عامين تقريباً على تنفيذ حل وطني لعملية الدفع بواسطة الهاتف النقال لتوزيعها على نطاق واسع وبتكلفة منخفضة. تم تشكيل لجنة استراتيجية لإعداد هذا المشروع وهي تضم إلى جانب بنك المغرب والبنوك الرئيسية، شركات الاتصالات، ووزارة المالية، ووزارة الصناعة. وتتولى هذه اللجنة تحديد القواعد الأساسية اللازمة للتشغيل السليم للعمليات، وصقل النموذج الاقتصادي من أجل الإطلاق الفعال للحل الأمثل خلال سنة 2018 .

من جانب آخر، أعدت وزارة الاقتصاد والمالية مشروع قانون للتمويل الجماعي، تمت دراسته مع السلطات المالية المختصة، بما في ذلك بنك المغرب. يشكل هذا المشروع جزءاً من استراتيجية الحكومة للشمول المالي ويهدف على وجه التحديد إلى تيسير حصول أصحاب المشاريع الناشئة على التمويل. مع تحديد المبادئ الأساسية وكيفية عمل التمويل الجماعي .

ولمواكبة هذا التطور تم احداث وكالة التنمية الرقمية بموجب القانون الصادر في 30 أغسطس 2017 ويسند إلى هذه الوكالة تنفيذ استراتيجية الدولة في مجال التنمية الرقمية وتشجيع نشر الوسائل الرقمية وتطوير استخدامها بين المواطنين. ومن بين أهم المهام التي أنيطت بها نذكر:

أ. القيام، لحساب الدولة، وبتنسيق مع السلطات والهيئات المعنية بتنفيذ استراتيجية تنمية الاستثمار في مجال التنمية الرقمية وتشجيعه والتحفيز عليه؛

ب. اقتراح التوجهات العامة، على الحكومة، الواجب اتباعها في مجال التنمية الرقمية وتقديم كل توصية أو اقتراح من شأنه تحسين مناخ وشروط وإجراءات تطوير مجالات التنمية الرقمية والحد من الفجوة الرقمية؛

ج. إبداء الرأي في كل المسائل التي تحال إليها من قبل الحكومة ذات الصلة بالتنمية الرقمية لا سيما تلك المتعلقة بتأثير التقنيات الرقمية على المجتمع وعلى العالم الاقتصادي؛

د. القيام، في إطار برامج الحكومة الإلكترونية، بوضع التصورات المتعلقة بمشاريع الإدارة الإلكترونية وبتطوير الخدمات العمومية الرقمية وبضمان التشغيل البيني لها واندماجها بتنسيق وثيق مع السلطات والهيئات المعنية وبالسهر على تنفيذها في إطار اتفاقيات الشراكة مع السلطات والهيئات المذكورة؛

ه. مواكبة ومساعدة السلطات والهيئات المعنية وكذا الفاعلين في القطاعين العام والخاص في مجال التنمية الرقمية؛

و. توفير الخبرة اللازمة للفاعلين في مجال الاقتصاد الرقمي قصد تعزيز قدرتهم التنافسية؛

ز. القيام إلى جانب السلطات والهيئات المعنية، بوضع المعايير التقنية المتعلقة بالمنتوجات والخدمات الرقمية والسهر على تطبيقها؛

ح. السهر على ملائمة التكوين لسد حاجيات الفاعلين في التنمية الرقمية والعمل على اتخاذ الإجراءات والتدابير الاستباقية في ميدان التكوين؛

ط. القيام مع السلطات والهيئات المعنية، بكل عمل يهدف إلى تأطير المقاولات وخاصة الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة العاملة في مجال الاقتصاد الرقمي وتشجيعها وتنميتها.

في هذا الإطار ومن جانبه، اتخذ بنك المغرب عدة اجراءات أهمها:

1. اصدار بالتنسيق مع القطاع المصرفي تعليمة تحدد القواعد الدنيا الواجب على مؤسسات الائتمان مراعاتها من أجل اجراء اختبارات اختراق نظم المعلومات.

2. التنسيق مع القطاع المصرفي طبقا للمرسوم رقم 172-15-2 المتعلق بحماية النظم المعلوماتية الحساسة للهياكل ذات أهمية حيوية، والذي فوض لبنك المغرب مهمة الإشراف على الأنشطة المتعلقة بأمن النظم المعلوماتية للمصارف التي تم تعيينها كهياكل ذات أهمية حيوية. وقد تم عقد عدة لقاءات مع الإدارة العامة لأمن نظم المعلومات التابعة للإدارة المركزية للدفاع الوطني تهم سبل تشجيع التعاون وتبادل المعلومات بين الطرفين.

3. قام بنك المغرب بوضع لائحة لبنيات القطاع المصرفي ذات أهمية حيوية وبموجب تعليمة الإدارة العامة لأمن نظم المعلومات يتحتم على المؤسسات البنكية احصاء نظمها المعلوماتية الحساسة واتخاد جميع التدابير لحمايتها .

4. تكوين لجنة وفرقة عمل مختصة بين بنك المغرب والبنوك وذلك تحت إشراف مديرية الرقابة البنكية لتبادل المعلومات في هذا المجال ورسم إطار مشترك ومعالجة القضايا التي تهم أمن نظم المعلومات.

أما على صعيد التدابير المتخذة للحد من مخاطر التهديدات الالكترونية، فإنه وفي إطار انخراط المغرب في سياسات الانفتاح الرقمي والتنمية التقنية، تم اعتماد مخطط "المغرب الرقمي 2013" واعتماد استراتيجيات وخطة "2020 الرقمية". كما تم تعزيز القدرات الوطنية في مجال أمن نظم المعلومات وذلك عبر إنشاء اللجنة الاستراتيجية لأمن نظم المعلومات وخلق المديرية العامة لأمن نظم المعلومات التابعة لإدارة الدفاع الوطني المغربي، حيث قررت الدولة تعزيز القدرات الوطنية في مجال أمن نظم المعلومات في الإدارات والهيئات

العامة والهياكل الأساسية ذات الأهمية الحيوية. كما أصدرت الدولة مرسوم يوضح الاستراتيجية الحالية بهدف ضمان حماية نظم المعلومات في الإدارات، والهيئات العامة والبنية التحتية ذات الأهمية الحيوية. في هذا السياق، تم تحديد 15 قطاعاً ذا أهمية حيوية، وتعيين الهيئات المسؤولة عن تنسيق كل قطاع. حيث عين بنك المغرب كمسؤول بالتنسيق عن القطاع المصرفي.

رابعاً: الخلاصة

على ضوء ما تقدم، وبالنظر لما يشهده العالم من تطور كبير على صعيد الخدمات المالية الرقمية لا يواكبها تطور ملحوظ على صعيد الرقابة والاشراف والقوانين المنظمة لهذه العمليات مما قد يكون سببا في زيادة وتيرة عمليات غسل الاموال، تمويل الارهاب وعمليات الاحتيال. لذلك يدعو فريق الاستقرار المالي في الدول العربية، السلطات الإشرافية إلى خلق العمل على البيئة المناسبة لعمل شركات التقنية المالية، خاصة في مجال دعم وتطوير شركات التقنية المالية، بالإضافة الى توفير مصادر التمويل وخلق بيئة منافسة لهذه الصناعة مع التأكيد على أهمية التشريعات والقوانين المنظمة لأنشطة هذه الشركات بما يعزز الاستقرار المالي.

سلسلة الكتيبات الصادرة عن
أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

1. التوجهات الدولية والإجراءات والجهود العربية لمكافحة غسل الأموال – 2002.
2. قضايا ومواضيع في الرقابة المصرفية – 2002.
3. تجربة السودان في مجال السياسة النقدية – 2003.
4. تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية – 2003.
5. الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر – 2003.
6. تطوير أسواق الأوراق المالية الحكومية في الدول العربية ودور السلطات النقدية- 2004.
7. الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية – 2004.
8. تجربة السياسة النقدية في المملكة المغربية -2004.
9. إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها – 2004.
10. التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية وفقاً لمتطلبات (بازل II) – 2005.
11. تجربة السياسة النقدية وإصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية– 2005.
12. ضوابط عمليات الإسناد الخارجي للمؤسسات المصرفية – 2005.
13. مراقبة الامتثال للقوانين والتعليمات في المصارف – 2005.
14. أنظمة تحويلات العاملين – قضايا وتوجهات – 2005.
15. المبادئ الأساسية لنظم الدفع الهامة نظامياً ومسؤوليات المصارف المركزية – 2006.
16. الدعامة الثالثة لاتفاق (بازلII) " انضباط السوق " – 2006.
17. تجربة مؤسسات نقد البحرين كجهاز رقابي موحد – 2006.
18. ترتيبات الإعداد لتطبيق مقترح كفاية رأس المال (بازل II) – 2006.
19. PAYMENTS AND SECURITIES CLEARANCE AND SETTLEMENT SYSTEM IN EGYPT-2007
20. مصطلحات نظم الدفع والتسوية – 2007.
21. ملامح السياسة النقدية في العراق – 2007.

22. تجربة تونس في مجال السياسة النقدية والتوجهات المستقبلية – 2007.
23. الدعامة الثانية لاتفاق بازل II – المراجعة الرقابية 2007.
24. ضوابط العلاقة بين السلطات الرقابية في الدولة الأم والدول المضيفة – 2007.
25. الإرشادات العامة لتطوير نظم الدفع والتسوية – 2007.
26. تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر – 2008.
27. استمرارية الأعمال في مواجهة الطوارئ – 2008.
28. نظم الدفع الخاصة بعرض وسداد الفواتير الكترونياً – 2008.
29. مبادئ الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية ومسؤوليات المصارف المركزية- 2008.
30. مقاصة الشيكات في الدول العربية – 2008.
31. برنامج إصلاح إدارة سوق الصرف والسياسة النقدية في مصر – 2008.
32. Information Sharing and Credit Reporting System in Lebanon
33. أنظمة الإنذار المبكر للمؤسسات المالية – 2009.
34. تنميط أرقام الحسابات المصرفية – 2009.
35. التمويل متناهي الصغر ودور البنوك المركزية في الرقابة والإشراف عليه – 2009.
36. برنامج الاستقرار المالي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية في دولة الكويت – 2009.
37. تطوير السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا 2010.
38. Information Sharing and Credit Reporting System in Syria-2010
39. Information Sharing and Credit Reporting System in Yemen-2010
40. Information Sharing and Credit Reporting System in Oman-2010
41. Information Sharing and Credit Reporting System in Tunisia-2010
42. مبادئ إدارة مخاطر الائتمان - 2011.
43. قواعد ممارسات منح المكافآت المالية - 2011.
44. الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والرقابة عليها - 2011.
45. إطار ربط محولات الدفع الوطنية في الدول العربية - 2011.

46. الإطار القانوني لنظم الدفع وتسوية الأوراق المالية - 2012.
47. تجربة البنك المركزي التونسي في التعامل مع التداعيات الاقتصادية للتطورات السياسية الأخيرة - 2012.
48. السياسات النقدية والمصرفية لمصرف قطر المركزي في مواجهة تداعيات الأزمة العالمية - 2012.
49. توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية - 2013.
50. مبادئ اختبارات الجهد للمؤسسات المصرفية - 2013.
51. نظم الدفع عبر الهاتف المحمول- الأبعاد والقواعد المطلوبة - 2013.
52. تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية - 2013.
53. قضايا تطوير نظم الحفظ المركزي للأوراق المالية ودور المصارف المركزية.
54. أهمية ودور مجلس المدفوعات الوطني – تجارب الدول العربية.
55. حماية المستهلك (العميل) في الخدمات المصرفية.
56. مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية.
57. التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي.
58. الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة – 2014.
59. التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية محلياً ودور المصارف المركزية – 2014.
60. الرقابة على صيرفة الظل – 2014.
61. تطبيق آلية الوسيط المركزي لتسوية معاملات الأسواق المالية – تجربة بنك المغرب – 2014.
62. مبادئ البنية التحتية لأسواق المال وإطار الإفصاح ومنهجية التقييم لهذه المبادئ – 2014.
63. إصلاح القطاع المصرفي والاستقرار المالي في الجزائر – 2014.
64. قاموس مصطلحات الرقابة المصرفية – 2015.

65. المستجدات الرقابية في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأهمية الاستعداد للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل – 2015.
66. التعامل مع مخاطر التعرضات الكبيرة وتجارب الدول العربية – 2015.
67. العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي – 2015.
68. متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية – 2015.
69. متطلبات رأس المال الإضافي للحد من مخاطر التقلبات في دورات الأعمال ومنح الائتمان – 2015.
70. احتياجات الارتقاء بنظم الدفع صغيرة القيمة – 2015.
71. المعايير الدولية للتقارير المالية وانعكاساتها على الرقابة المصرفية – تطبيق المعيار رقم تسعة – 2017.
72. سلامة وأمن المعلومات المصرفية الإلكترونية – 2017.
73. مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية (ورقة محدثة) – 2017.
74. Financial Inclusion Measurement in the Arab World.
75. تطوير خدمات نظم الاستعلام والتصنيف الائتماني لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية – 2017.
76. Financial Education Initiatives in the Arab Region.
77. نشرة تعريفية بمفاهيم الشمول المالي – 2017.
78. كتيب تعريفي بمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية – 2016.
79. إدارة مخاطر السيولة في نظم الدفع والتسوية اللحظية – تجربة مؤسسة النقد العربي السعودي – 2017.
80. الإطار القانوني لحماية مستهلكي الخدمات المالية – 2017.
81. توافق السياسات الاحترازية والسياسات الاقتصادية الكلية – 2017.
82. Payment and Securities Settlement Systems in Lebanon- 2017
83. المعالجة الرقابية لمخاطر الديون السيادية – 2018.
84. الإطار الإشرافي لمخاطر الائتمان والمحاسبة لخسائر الائتمان المتوقعة – 2018.

85. قضايا الإسناد الخارجي في الخدمات المالية والمصرفية – 2018.

86. التطورات الرقابية في الدول العربية وتنفيذ متطلبات بازل III – 2018.

87. Regulatory Developments and Basel II Implementation in the Arab Region in 2018.

88. De-Risking and Financial Inclusion: Global trends and thoughts for policy debate for the Arab region – 2018.

89. العلاقة بين إجراءات البنوك المراسلة العالمية والشمول المالي – 2018.

90. المنهجيات الحديثة لاختبارات الأوضاع الضاغطة – 2018.

91. الإطار العام للاستقرار المالي وإدارة المخاطر العابرة للحدود – 2018.

92. دور المعلومات الائتمانية في الحد من مخاطر الإفراط في الاستدانة – 2018.

93. تطبيق مبادئ إدارة التعثر في إطار مبادئ البنية التحتية المالية – 2018.

94. الإطار الرقابي للقيم المخزنة وعمليات الدفع الإلكتروني – تجربة مصرف الإمارات المركزي – 2018.

95. إدارة مخاطر السيولة وفق متطلبات بازل III في الدول العربية.

96. تحديد وإدارة مخاطر دعم الشركات المرتبطة.

97. الإجراءات الرقابية والإشرافية للتعامل مع البنوك الضعيفة.

98. تطبيق صافي التمويل المستقر (NSFR) وفقاً لبازل III.

99. تمكين المرأة مالياً ومصرفياً.

100. استخدام أدوات الدفع الإلكترونية لتعزيز الشمول المالي.

101. تحفيز البنوك لتمويل الشركات الناشئة – تجربة مصرف لبنان.

102. الثورة الرقمية وتداعياتها على النظام المصرفي والاستقرار المالي: مخاطر الابتكارات المالية.

103. متطلبات إصدار مؤشر محلي للاستقرار المالي في الدول العربية – تجربة المملكة الأردنية الهاشمية.

104. مخاطر الجرائم المالية الإلكترونية وآثارها على نظم الدفع.

105. تطبيقات التحويلات الفورية في المدفوعات الصغيرة.

106. قضايا تطبيق الشيك والتوقيع الإلكتروني.
107. إرشادات حول حقوق مستخدمي خدمات الاستعلام الائتماني.
108. استخدام المعلومات الائتمانية لأغراض الإشراف والرقابة في الدول العربية.

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (9712+)

فاكس رقم: 6326454 (9712+)

البريد الإلكتروني: centralmail@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: http://www.amf.org.ae

http://www.amf.org.ae

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
Council of Arab Central Banks and Monetary Authorities Governors